



الدورة الثانية عشرة

لاهاي، ٢٠-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

تقرير المكتب: حول تقييم وترشيد طرائق عمل الهيئات الفرعية التابعة للمكتب

أولاً- الولاية

١- إن ولاية التقييم مستمدة من الفقرة التشغيلية ٤٥ من القرار رقم ICC-ASP/11/Res.8 الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، التي تنص على ما يلي:

"تطلب إلى المكتب أن يجري، من خلال فريق لاهاي العامل، بمن فيه فريق الدراسة المعني بالحكومة التابع له، وفريق نيويورك العامل، تقييماً لطرائق عمل كل من الأفرقة العاملة، يشمل ما من العلاقة بين هذا القرار والقرارات الأخرى، وأن يعود إليها في دورتها الثانية عشرة بتقرير عن معاييناته، يتضمن مقترحات رامية إلى ترشيد عمل هذه الأفرقة، وتحديد أولوياته، ووضع جداوله الزمنية بصورة منتظمة، وزيادة نجاعته."

٢- بات الواردة في هذا التقرير هي نتيجة لمجموعة من الأفكار التي تم جمعها من خلال مشاورات غير رسمية مع الدول الأطراف وأصحاب المصالح المعنيين مثل أجهزة المحكمة، والمنظمات غير الحكومية على كلا جانبي المحيط الأطلسي. وبشكل أكثر تحديداً، لقد جرت مشاورات في لاهاي مع أعضاء الفريق العامل في لاهاي في ٨ و ١٧ و ٢٣ من أيار/مايو، و ٢٠ حزيران/يونيو، و ١٦ و ٢٥ من تموز/يوليو و ٦ أيلول/سبتمبر، في حين أنه تم إجراء مشاورات في نيويورك مع أعضاء الفريق العامل في نيويورك في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣. وجرت مناقشة التقرير في نيويورك من قبل كلا أعضاء الفريق العامل في نيويورك ووفد من الفريق العامل في لاهاي في ٤ حزيران/يونيو. كما أنه كان يتم التشاور مع المحكمة والمنظمات غير الحكومية بشكل مستمر.

ثانياً- الإطار

٣- إن جمعية الدول الأطراف (الجمعية) هي سيادة على إجراءاتها الخاصة، وبالتالي على أساليب عملها. ووفقاً للمادة ١١٢، الفقرة ٢ (ز) من نظام روما الأساسي، يحق لها "أداء أي [...] مهمة تتسق مع هذا النظام الأساسي أو مع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات". ووفقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٢ "يجوز لها أن تنشئ أية هيئات فرعية تقتضها الحاجة". والفقرة ٩ من المادة ١١٢، تنص على أن الجمعية "يجب أن تعتمد الجمعية نظام داخلي خاص بها".

٤- وفقاً للمادة ١١٢، الفقرة ٣(ج) من نظام روما الأساسي، يُكلف مكتب الجمعية "بمساعدة الجمعية في الاضطلاع بمسؤولياتها". ومنذ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٤، إنه يعمل بموجب اثنين من مجموعات العمل، واحدة مقرها في نيويورك وواحدة في لاهاي، ولكل منهما مسؤولياتها الخاصة. وتشمل مجموعة العمل في لاهاي الفريق الدراسي المعني بالحوكمة الذي يكمله أنشطة اثنين من الهيئات الفرعية للجمعية مقرها في لاهاي، أي لجنة المراقبة الخاصة بالمباني الدائمة وآلية الرقابة المستقلة، في حين أن الفريق العامل في نيويورك يكمله الفريق العامل المعني بالتعديلات. لقد تحول عبء العمل الإجمالي بشكل كبير مع مرور الوقت من نيويورك إلى لاهاي. وقامت نيويورك بالقدر الأكبر من أعباء العمل في الموقع الأقرب إلى مكان منشأه، بينما في عام ٢٠١٢، تم عقد ما يقرب من ٧٥ في المائة من جميع الاجتماعات في لاهاي.

٥- تتطلب قرارات الجمعية عادة أعمال تحضيرية كبيرة والتي يتم عملها بين الدورات. المادة ١١٢، الفقرة ٦ من نظام روما الأساسي تنص على أن تجتمع الجمعية مرة في السنة أو حسبما تقتضي الظروف وبمناسبة الدورات الاستثنائية. لا يوجد للجمعية حالياً أحكام تنص على إمكانية قيامها باتخاذ قراراتها الخاصة إلا من خلال استدعاء انعقادها كجمعية أو، ضمن حدود ولايتها، من خلال مكتب الجمعية وفقاً للفقرة ٣(ج) من المادة ١١٢، من نظام روما الأساسي.

٦- استناداً إلى قرارات الجمعية السابقة، يُخصص المكتب ولايات على مستوى فردي أو على مستوى بلد، أو بشكل نقاط تركيز. ويقوم أصحاب الولاية برفع تقاريرهم إلى المكتب الذي يقوم بالنظر في تلك التقارير، وإذا تمت الموافقة عليها، يحيلها إلى الجمعية العامة لاتخاذ القرارات بشأنها. قد يقرر المكتب أيضاً طلب مزيد من العمل على قضية ما أو تعيين شخص أو بلد لمهمة محددة. كما أنه قد يقرر أيضاً أن يتناول قضية من خلال عقد اجتماعات استثنائية للمكتب.

ثالثاً- تكوين الولايات

٧- تكون الجمعية ولايات من خلال قراراتها. ويحق للمكتب، وفقاً للقواعد الإجرائية للجمعية، بأن يقوم بتفويض المهام إلى الهيئات الفرعية لإنجاز الولايات الخاصة به. على سبيل المثال يقوم المكتب بتعيين ميسرين للقرارات أو تكوين نقاط تركيز لقضايا معينة. وينطبق الأمر نفسه بالتبعية على الهيئات الفرعية،

والتي يجوز لها أيضا تفويض مهام إلى الهيئات الفرعية. القضايا الأخرى التي تقوم الجمعية بمعالجتها لا تحتاج إلى تفويض خاص ولكنها تتم عن طريق المتطلبات التشريعية، مثل انتخاب القضاة أو أعضاء المكتب. وبأخذ كل هذا في عين الاعتبار، فإن عدد المهام الموكلة إلى الأفراد وإلى الهيئات الفرعية تتجاوز أربعة وعشرين، إن لم يكن أكثر من ذلك، في أي فترة معينة فيما بين الدورات. في الواقع، لقد تم تقديم ما لا يقل عن أربعين تقارير إلى الدورة الحادية عشرة للجمعية للنظر فيها، وأن هذا لا يشمل وثائق الميزانية المقترحة ومذكرات ملحقة بشأن الانتخابات وما شابه ذلك، كما أن عدد الاجتماعات والاتصالات الالكترونية في المقابل أعلى من ذلك بكثير. وفي عام ٢٠١٢، كان عدد اجتماعات الفريقين العاملين والمكتب لا يقل عن ١٣٤ مرة، وفي عام ٢٠١١ وصل إلى ١٧١ مرة.^(١) وفي النصف الأول من عام ٢٠١٣ وحده، جلبت الأمانة العامة للجمعية ما لا يقل عن ألف رسالة إلى انتباه الدول الأطراف، مع نشرة إعلامية عن زيادة مضاعفة في النصف الثاني من العام في الأعمال التحضيرية للجمعية الدول الأطراف.

٨- يخصص المكتب ولايات بين نيويورك ولاهاي. لقد تطور تقسيم العمل على مر السنين بين نيويورك ولاهاي، ولكنه يبدو بأنه يتبع منطق راسخ. ومن ناحية، الأسئلة المؤسسية التي تستفيد من التفاعل الوثيق مع المحكمة، مثل ميزانية المحكمة، والحوكمة، والرقابة والقضايا المتعلقة بالبلد المضيف يتم تخصيصها إلى لاهاي. ومن ناحية أخرى، المسائل المتعلقة بالأمم المتحدة أو التي تتطلب أقصى تمثيل ممكن من جانب الدول الأطراف يتم تخصيصها إلى نيويورك. وفي العديد من الحالات، ينطوي تخصيص التسهيلات على المفاضلة بين الشمولية والقدرة على إشراك المحكمة.^(٢)

٩- إن تخصيص الولايات بين نيويورك ولاهاي، بموجب ما يقرره المكتب، يميل إلى إتباع هذا المنطق. الفريق العامل في لاهاي مسؤول عن إحراز التقدم في المناقشات حول ميزانية المحكمة، ورواتب وبدلات القضاة، ونظام المساعدة القانونية والضحايا والمجتمعات المتضررة، والأسئلة الأخرى المتعلقة بحوكمة المحكمة. وبصفتها هيئات فرعية تابعة للجمعية بحد ذاتها، فإن لجنة المراقبة الخاصة بالمباني الدائمة، ولجنة الميزانية والمالية، وآلية الرقابة المستقلة يقع مقرها أيضا في لاهاي.

١٠- الفريق العامل في نيويورك مسؤول عن التأخرات والتمثيل الجغرافي والجنساني، بالإضافة إلى اثنين من التسهيلات المتعلقة بالانتخابات (القضاة والمدعي العام)، والقضايا التي يكون التمثيل من جانب الدول الأطراف مهماً لها. وينطبق نفس المنطق على التعامل بالتعديلات على نظام روما الأساسي أو القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ونظرا للعلاقة الوثيقة مع أعمال الأمم المتحدة، يخدم أعضاء الفريق العامل في نيويورك أيضا كنقاط تركيز لمسألة السلام والعدالة.

(١) حتى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، يكون قد وصل عدد اجتماعات مجموعتي العمل إلى ٦٩ اجتماع، مع المزيد من الاجتماعات مقرر انعقادها في الأسابيع السابقة لإنعقاد الجمعية.

(٢) حتى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كان هناك حوالي ٣٥ رئيس/ميسر/نقاط تركيز بين الفريقين العاملين (٢٠ في لاهاي و ١٥ في نيويورك).

١١- لقد تم تخصيص بعض الولايات، بشكل رسمي على الأقل، إلى كل من لاهاي ونيويورك في نفس الوقت من خلال تخصيص ولايات على مستوى بلد. إن هذا هو الحال بالنسبة للتكامل (الدمارك وجنوب أفريقيا)، وعدم التعاون (بلجيكا واليابان وأوروغواي)، بالإضافة إلى خطة العمل لتحقيق عالمية نظام روما الأساسي (قبرص واليابان ورومانيا). ولكن يصح القول أنه على الرغم من هذا النوع الخاص من التخصيص، لقد كانت التسهيلات تميل إلى أن تكون مدفوعة أكثر في أحد المواقع أكثر من الآخر. وتتكون اللجنة الاستشارية المعنية بالتخصيصات، والتي هي هيئة فرعية تابعة للجمعية، من أعضاء مستقلين الذين يقومون بأنفسهم بتحديد أين يرغبون عقد اجتماعاتهم.

١٢- ولكن، إن تخصيص مجموعة محدودة من الولايات، ليس أمر بديهي. من هذه، يمكن للمرء أن يذكر التعاون، الذي يتم تطويره حالياً في لاهاي. تبدو هذه بأنها حالات ذات اهتمام مشترك بشكل خاص، حيث تشكل كلا المقربة من المحكمة والأمم المتحدة كهيئة سياسية أمر مرغوب فيه. ويمكن للمرء أن يذكر أيضاً تسهيلات القرارات حول التكامل والتعاون، وكذلك حول القرار الجامع.

١٣. حوالي نصف الولايات التي تستند على قرار تنشأ من القرار الجامع السنوي، بينما ينشأ النصف الآخر من قرارات بحد ذاتها.

١٤. لا ينتج قرار من كل ولاية، كما أنه لا ينتج عن كل قرار ولاية. لم يكن إلا عدد قليل من القرارات مرافقاً دائماً للجمعية. لقد كان هناك دائماً قرار يتعلق بالميزانية. ومنذ دورتها الثانية، كان نهج الجمعية أيضاً لاعتماد قرار جامع. والقرارات المتعلقة بمسائل محددة لم تكن متواصلة بهذا الشكل، بل أنها كانت في بعض الأحيان تحضر وتذهب. وفي السنوات التي حدث ذلك بها، فقد خدم القرار الجامع كمستودع مؤقت لنص القرار.

رابعاً- مجالات التحسين

١٥- بعد أكثر من عشر سنوات من العمل، فإنه من الطبيعي بأن يلزم تعديل البعض من أساليب عمل الجمعية أو حتى إعادة التفكير بشأنها. لقد تم تحديد خمسة نواحي من المشكلات في هذا القسم.

١٦- أولاً، هناك نقص عام في وجود نظرة استراتيجية عامة حول مدى الأولوية، والعدد، والحجم، والقيمة المضافة من الولايات القائمة. ونظراً إلى أن الولايات قد تستمر تلقائياً من السنوات السابقة أو قد يتم إنشائها على أساس مخصص فقط، فإن النشاط بين الدورات كان يميل بكل بساطة إلى التوسع على مر السنين. وهذا، بدوره، أثقل كاهل الأمانة العامة بعبء كبير في أعمال التحضير الإضافية للاجتماعات والتقارير وترجمتها على حساب الدول الأطراف، بينما تقلصت احتمالات قيام الجمعية العامة بتركيز اهتمامها ومواردها على الأمور التي تدعو إليها أكثر الحاجة الاستراتيجية لتحقيق غايات محددة.

١٧- ثانياً، وصل عبء العمل بين الدورات إلى نسبة من الحجم حيث أنه لا يوجد إلا القليل من الوفود، إذا وجدوا، القادرون على استيعاب كمية التقارير والنتائج التي يتم إنتاجها، كما أنه لا يتم التعامل بجميع الإجراءات بأقصى قدر من الكفاءة. وكثيراً ما تتسبب الزيادة في عبء العمل بصعوبات للدول

الأطراف في إجراء تحليل دقيق لكل موضوع وعقد مشاورات وثيقة وفعالة مع عواصمهم قبل الاجتماعات حول كل موضوع. إن هذه الظاهرة ليست نادرة في المنظمات الدولية، ولكنها بالتأكيد تشكل تحديات كبيرة، وبالتأكيد من حيث مشروعية القرارات الناجمة. ونتيجة أخرى هي أنه يتم إعادة فتح المزيد من الأعمال التحضيرية أثناء عقد جمعية الدول الأطراف.

١٨- ثالثاً، العلاقة بين الفريق العامل في نيويورك وبين والفريق العامل في لاهاي، مثل أي علاقة جيدة، فإنها بحاجة إلى رعاية مستمرة. لقد ساهم عبء العمل المتزايد في زيادة خطر سوء التفاهم عبر المحيط الأطلسي. والمساهمة الكبيرة في تحسين هذا الوضع هو عقد اجتماعات المكتب في كلتا المدينتين، والمكتب هو بالتأكيد الهيئة المسؤولة عن جمع المساهمات من كلا الفريقين العاملين مع بعضها البعض.

١٩- رابعاً، غالباً ما يكون جدول أعمال جمعية الدول الأطراف مزدحماً جداً إلى درجة أنه لا يبقى إلا القليل من الوقت لمناقشة القضايا السياسية المركزية لسير عمل المحكمة. لذلك ينبغي النظر في طرق حول كيف يمكن أن تؤخذ قرارات معينة للجمعية بكاملها خلال فترة ما بين الدورات بدون عقد دورة استثنائية للجمعية.

٢٠- خامساً، نظراً للطبيعة الفنية للعديد من الولايات، تكون مداولات فرائق العمل المعنية أحياناً مفتقرة إلى الخبرة اللازمة لإبلاغ قرارات الجمعية بأفضل شكل ممكن. وفي بعض الحالات، كانت الجمعية قادرة على الاستفادة من التفاعلات مع مسؤولي المحكمة لمعالجة هذه المشكلة، ولكنها كانت أقل تحيلاً بطلبها المشورة القانونية من الخارج من خبراء أو مؤسسات أخرى. المشاورات بين الوفود تحتاج بالطبع أن تبقى كأحد المتطلبات، ولكن بدلاً من ذلك، يمكنها أن تبدأ في كثير من الأحيان من التغذية المرتدة المقدمة من خبراء كأساس للمناقشات.

خامساً- قرارات وتوصيات المكتب

٢١- أولاً، من أجل تعزيز النظرة الاستراتيجية على الولايات، يتقدم المكتب بتوصية الجمعية بالتالي:

(أ) اعتبار، في كل دورة ولكل ولاية قائمة ولكل ولاية جديدة، بدلاً من عمل التسهيلات السنوية، إمكانية التعامل بموضوع معين كل سنتين أو كل ثلاثة سنوات أو على أساس أقل تواتراً، وبشكل آخر الاستغناء عن متطلبات الإبلاغ بكاملها، وذلك بهدف تخفيض عدد التسهيلات.

(ب) إعطاء القرار الجامع دوراً في توفير التماسك والاتساق في عمل الجمعية من خلال مقارنة مراجع القرارات القائمة بحد فمأ، أو غيرها من العمليات وبواسطة تضمين، بشكل منتظم، الرسائل السياسية الأساسية الرامية إلى تعزيز المحكمة، بدون التأثير بشكل كبير على محتويات القرارات الأساسية القائمة بحد ذاتها.

(ج) جمع القرارات لإنشاء أو نديد أو تعديل أو إنهاء ولاية ما في قرارها السنوي الجامع، ربما بشكل مرفق أو بخلاف ذلك القرار بشكل جزء متميز. وبشكل مشترك، وبصفة دول أطراف، الموافقة على الأولوية، ومدى، وسرعة وعدد من الولايات، سيكون من شأن الجمعية توفر لنفسها وثيقة التخطيط المركزي للفترة بين الدورات.

٢٢. بالإضافة إلى ذلك، قرر المكتب الآتي:

(د) استكشاف إمكانية إجراء الاستعراض في الفترة بين الدورات. ومن الناحية المثالية، فإن مثل هذا الاستعراض سيستخدم لتقييم جميع العمليات الجارية، ولصيغة التوصيات للدورة المقبلة للجمعية حول برنامج عملها، وأي من الولايات سيكون من الأفضل استمرارها أو دمجها أو تعديلها أو إنهاؤها، وعلاوة على ذلك لتحديد القضايا التي تتطلب قرار مستقل. وقد يأخذ الاستعراض في عين الاعتبار ترابط أو تماسك المواضيع المختلفة و/أو علاقة الموضوع بأنشطة المحكمة الأخيرة، بالإضافة إلى تنسيق وتعاون أفضل بين الميسرين. قد يتم إجراء الاستعراض بأي شكل من الأشكال التي يعتبرها المكتب بأنها مناسبة، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات عن طريق الفيديو. من الواضح بأن أي استعراض سيتطلب مشاركات كبيرة من الميسرين أو من نقاط التركيز المعنية.

(هـ) تشجيع مراكز التركيز الإقليمية المكلفة بتحديد أعضاء المكتب الجدد في المستقبل وإبلاغ الأفراد الذين يرغبون بأن يصبحوا أعضاء المكتب المقبل، خاصة بصفة نواب للرئيس محتملين، وحول المهام والمسؤوليات التي تنطوي عليها، وتنظيم العضوية قبل الانتخابات بوقت طويل. وينبغي أيضا إبلاغ الدول الراغبة بأن غالبية اجتماعات مجموعات العمل يتم عقدها في لاهاي وإذا لم تكن ممثلة في لاهاي، فيمكن للدولة المعنية أن تعتبر إرسال ممثل من بروكسيل للمشاركة في الاجتماعات الهامة، مثل الاجتماعات الرئيسية للفريق العامل في لاهاي.

(و) تكليف نائبين للرئيس لتولي دور تنسيقي في إدارة الولايات الجارية، وتحديد مهام كل منهما في هذا الشأن. في الوقت الراهن، يقوم الفريقين العاملين بالعمل على أساس الاختصاصات التي اعتمدها المكتب في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

٢٣. ثانياً، لتخفيض عبء العمل الإجمالي بين الدورات، قرر المكتب الآتي:

(أ) اعتبار حصر، بقدر ما هو ممكن، تقديم التقارير من المكتب إلى الجمعية بشكل مساهمات شفوية، وتحقيقاً لهذه الغاية، تشجيع الميسرين على تقديم ملخص قصير عن أنشطتهم ليتم شمله في التقرير الشفوي من رئيس الجمعية بدلا من كتابة تقرير على أساس أن التقرير الشفوي لرئيس الجمعية نفسه سينعكس في وثائق الجمعية الرسمية. إن هذا من شأنه أن يؤدي إلى خفض كبير في عدد التقارير المكتوبة المنفصلة حيث تكون أحيانا مطولة والتي يتم تقديمها في الفترة السابقة لانعقاد جمعية الدول الأطراف.

(ب) بداية من نهاية اجتماع الجمعية التالي: تقييم ما إذا كانت إحدى الاستمارات التالية - ولايات لشخص واحد بشكل تسهيلات أو نقاط تركيز أو - باعتبارها بدعة حديثة - المقررين - يمكن أن تعطى ولاية لكل منهم. حيث يخدم الثلاثة أنواع المختلفين من المكلفين بولايات لأغراض متميزة مختلفة. يتم تكليف الميسرين لرعاية قضية معينة من خلال مشاورات شاملة مع الوفود للتوصل إلى نتيجة محددة، على سبيل المثال إصدار قرار. ويتم تكليف نقاط التركيز لتكون بمثابة مستجيبين ومنسقين رئيسيين لقضية معينة، بدون توقعات بأنه يلزم أن يكون هناك نتيجة محددة. سيتم تكليف المقررين لدراسة مسألة معينة وتقديم تقرير إلى المكتب (وبالتبعية إلى الجمعية) مما يعكس تقييم يستند على الخبرة الشخصية. إن عمل المقررين هو القيام بإطلاع عمل الميسرين أو صنع القرار من قبل المكتب.

(ج) الطلب من الأمانة لتقديم نظرة عامة إلى المكتب عن مسؤولياتها الحالية ومهامها ومجالات التحسين، وذلك لتمكين المكتب من مراجعة ولاية الأمانة العامة للجمعية الواردة في القرار رقم: ICC-ASP/2/Res.3، وتقديم توصيات إلى الجمعية في هذا الشأن. وتنطوي المراجعة على كلا الانعكاس من قبل الدول الأطراف عن أي نوع من الدعم الذي يتطلبونه من الأمانة العامة، بالإضافة إلى النظر في مدى ملائمة الأمانة الحالية لتقديم هذا الدعم.

(د) الطلب من الأمانة العامة للجمعية مواصلة نهج "تخفيض مستوى استخدام الورق" من أجل الاتصالات والوثائق.⁽³⁾ وفي هذا الصدد، تحسين الشبكة الالكترونية الداخلية الحالية (الاكسترنات) التابعة للجمعية بحيث يتوفر للدول الأطراف "مساحة مفتوحة" بالشكل الذي تقوم به اللجان الرئيسية للجمعية العامة للأمم المتحدة) من أجل مشاركة الوثائق والعثور على وثائق حول مواضيع محددة بشكل أكثر سهولة. إن هذا من شأنه أن يتيح للمندوبين إمكانية الوصول إلى المستندات التي يتم تحميلها على الشبكة الالكترونية، وتنظيمها بحسب مواضيعها بدون إحداث إزدحام في صناديق البريد الإلكتروني. ويمكن أيضا دراسة إمكانية تركيز رسائل البريد الإلكتروني من قبل الأمانة إلى رسالة واحدة في النهار.

٢٤ - ثالثا، لتحسين العلاقة بين لاهاي ونيويورك، قرر المكتب:

(أ) تشجيع نائبي الرئيس لتقديم تقاريرهما إلى الوفود حول أنشطة نظيريهما في نيويورك ولاهاي، على التوالي. ويمكن لنائبي الرئيس مخاطبة المكتب على أساس منتظم.

(ب) تشجيع الميسرين لعقد أحداث مركزة ليوم واحد حول قضايا معينة، كما حدث في سياق تسهيل التعاون في الآونة الأخيرة، وذلك لمساعدة الوفود الصغيرة للمشاركة في المناقشات التي يجدون بأنها مهمة ولتركيز المناقشات على موضوع معين ضمن يوم واحد. ومن شأن هذه الأحداث، المماثلة لورشة عمل، أن تكون بديلة لسلسلة من الاجتماعات حول نفس القضية. ومن أجل إتاحة أكبر قدر من

⁽³⁾ لقد أيد مكتب الجمعية في السنوات الأخيرة نهج الأمانة على زيادة وسائل الاتصالات الرقمية وتقليص كمية الوثائق الورقية لدورات الجمعية.

المشاركة، ينبغي التخطيط لجدولة الأحداث وإعلانها في أقرب وقت ممكن من العام، والتنسيق مع نائب المعني.

() للقرارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للجمعية، أي
الانخراط في المشاورات مندوبين في
في
()

الاجتماعات الهاتفية الخ. وذلك لإتاحة الم
في المناقشات الأكثر أهمية، أو في حالة الاجتماعات في مشاركة وفود مع التمثيل في

ساح المجال لدورات الجمعية للنظر في المسائل السياسية بطريقة أكثر شمولاً، قرر المكتب:
() الدورات ضمن الإطار القانوني القائم للجمعية.

() النظر في تبسيط دورات الجمعية، من أجل إتاحة المزيد من الوقت لإجراء مناقشات بشأن

بحيرة أكبر،
زيادة الاستفادة من الخبراء أو (في) الخبراء لتقديم توصيات
في التوصيات التي خبراء
أو تكملة للمداولات بين المندوبين داخل مجموعات العمل المعنية أو المكتب.
نصيحة الخبراء بشكل خاص في مجالات التقنية العالية، أو حيث
كبيرة. كون مجال
الفريق الدراسي المعني بالحوكمة

كتب التغييرات الصغيرة العملية بعمل الفريق العامل في لاهاي
المعني بالحوكمة التي كل مجموعة :

() تسلسل وجدولة وتخطيط أفضل لاجتماعات الميسر /
أكثر شمولاً : ينبغي تحديد مواعيد الاجتماعات في وقت مبكر من السنة، مع الأخذ بعين الاعتبار
أخرى في لاهاي. /)

في + حتى انعقاد (في بداية العام مع التحديثات.
- إلهام
الفريق الدراسي المعني بالحوكمة. ينبغي أن تكون الاجتماعات محددة لمدة ساعتين

() " " " " :
 ()
 /
 . يمكن لهذه الدروس الاستفادة
 /
 . تحتوي هذه المذكرة على

مع الميسر (على أساس الخبرة التي تم جمعها من الميسرين والأمانة العامة للجمعية).

() بالشكل التالي:
 المتعلقة بـ ، وفي الوقت نفسه إتاحة الوقت الكافي لـ
 من المحكمة قصيرة قدر الإمكان مع التركيز على
 مختصرة
 .
 . أن تكون مبسطة ولها هيكلية منتظمة مع
 بالإضافة إلى
 توفير الو
 القدر الكافي

() تبسيط العمل في الأمانة العامة للجمعية: وضع أكبر قدر ، بما في ذلك
 التقارير، في القسم موقع المحكمة على الانترنت ليسهل الوصول إليها.
 تقييم موقعها على شبكة الانترنت

- خيرا، يعتبر
 الولاية الواردة في الفقرة
 : ICC-ASP/11/Res.8 الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر . وفي
 الهيئات الفرعية

، على النحو المبين في هذا التقرير.